

ملامح النظام الدولي الجديد وأثره على الوطن العربي

الدكتور وليد عبد الحفي
أستاذ بمعهد العلوم السياسية
والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر

1 - مفهوم النظام الدولي :

ان المعنى الدقيق لأية فكرة أو لأي مفهوم يبرز من خلال مجموعة الصلات والعلاقات التي تتألف منها هذه الفكرة ، وان كل صورة حية هي جزء من الحياة ولكن مجموعها لا يكون مجموعة الحياة الى أن يتحقق لأجزائها شرط الاتصال والترابط .

ذلك يعني أن النظام الدولي تعبير عن شبكة التفاعلات بين وحدات المجتمع الدولي من خلال منظور التغير والتكيف الناتج عن هذا التفاعل ، إذ أن قراءة الظاهرة السياسية بمعزل عن الحركة المنتهية الى تغير نوعي أو كمي سيجعل من رؤية مستقبل الظاهرة عملية أكثر تعقيداً ، فالزمن تراكم وغو ودوام والذي هو استمرار تقدم الماضي كما يقول بيرجسون تتزايد أحداثه قليلا الى ان يتضخم ويكون المستقبل . وبما أن الزمن عبارة عن تراكم الصورة التي مرت على الوجود فيستحيل أن يكون المستقبل مشابهاً للماضي ، لأن كل خطوة تضيف الى ذلك التراكم نصيبها فيه .

وثمة تباين بين دارسي العلاقات الدولية حول حدود النظام الدولي ، إذ يرى بعضهم أن وحدة التحليل للنظام الدولي كنظام فرعي أولي هي الدولة القومية ، بينما لا يرى غيرهم ذلك فيدخلون في المفهوم كل الحوادث الفرعية كالشركات متعددة الجنسيات أو الأقليات .. إلخ ، ويبدو أن المدرسة الثانية تزداد قوة دون أن تنفي استمرار الدور المركزي للدولة القومية . وكذلك فإن شبكة التفاعلات محل خلاف ، فهي تمتد من المنافسات الرياضية والتنظيم

السياسي الى بناء الأحلاف والأسواق الاقتصادية المشتركة ، ولكننا يمكن ان نضعها على أسس قطاعية (سياسية ، عسكرية ، اقتصادية ... إلخ) أو على أساس غط التفاعل هل هو عدائي أو ودي - أو حيادي .

وتبقى القيم والقواعد التي تنظم هذه العلاقات بين الوحدات ، فالى جانب القوانين والتنظيمات والأعراف الدولية ، هناك قيم إنسانية خالدة كالحرية والعدالة والمساواة ، وقد تستر هذه القيم وراء شبكة العلاقات المباشرة ولكنها تعبر عن نفسها واضحة في أحيان كثيرة .. فهل اللون كمعيار للعلاقات مازال مختلفاً بقوته كالسابق (أي مفهوم التمييز العنصري) .

2 - ملامح التغير في النظام الدولي :

من العسير تحديد ميكانيزمات التغير والتكيف في بنية النظام الدولي في عجلة غير أنني سأحاول تحديد المتغير الرئيسي وراء كل ملامح التغير والتكيف في بنية ووظيفة وحدات المجتمع الدولي وبالتالي التغير في بنية النظام الدولي .

من وجهة نظري ، تمثل التكنولوجيا المتغير الرئيسي وراء ظواهر التغير والتكيف في المجتمع الدولي ، ويمكن تحديد ابرز مؤشرات ذلك في الآتي :

1 - جعل ايقاع التغير أكثر تسارعاً ، وكلما كانت سرعة التغير متزايدة كلما كانت مشكلة التكيف أكبر : التغير في المسافات ، اللغة ، البنيات الحكومية ، في أدوات الإنتاج أو الاستهلاك ، في أماكن العمل ، في الأذواق في الأزياء ، في الأسعار ، في أنماط السيارات ، الأجهزة الكهربائية ...

2 - التحول من منظور تجمعات المساواة في الفرص الى مجتمعات المساواة في النتيجة .

3 - جعل مفهوم السيادة كما كان يتصوره بودان في منتصف القرن السادس عشر غير ذي معنى ، ويكفي الإشارة الى التسارع في حدة الاختراق الاعلامي والثقافي ، الشارع في الانكشاف الأمني للدولة سواء بفعل الأقمار الصناعية أو التهديد النووي ، وتسارع حدة الاختراق الاقتصادي بفعل تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل ، وتسارع خضوع المزيد من القطاعات السكانية الوطنية لسيادة دولة أخرى .

4 - محاصرة التكنولوجيا لمتخذي القرار السياسي التقليديين نتيجة تزايد الاعتماد على التكنولوجيا وهو ما يخلق أنماط جديدة من التوجهات السياسية ومحاصرة الادبيولوجيات .

5 - تأثير التكنولوجيا على هيكلية النظام الدولي من خلال تعزيز التفاوت المستمر في القوة بين مستويات هذا النظام من جهة و بروز مشكلة السيطرة على القوة (الأسلحة النووية) من جهة ثانية .

- 6 - دور التكنولوجيا في خلق «مهم إنسانية مشتركة» وثقافات مشتركة (برامج الأطفال في تلفزيونات العالم كلها تقدم تقريباً نفس البرامج) .
- 7 - صعوبة اكتشاف علاقات الاستغلال بفعل تنامي دور القوى الوسيطة في العلاقة الانتاجية .

ذلك يعني أن التغيرات التي يشهدها النظام الدولي هي نتاج تفاعلات تتمحور كلها حول تغير التكنولوجيا ، لكن هذا العامل يحتاج الى أنماط تكيف تتباين من دولة لأخرى ، بل أن بعضها يصعب التكيف معه وهو ما يؤدي الى الاضطراب ...

3 - للتحويلات في النظام الدولي :

ويمكن رصد سلسلة كبيرة من التحويلات خلال السنوات الأخيرة أهمها :

- 1 - اختفاء قوة سياسية وعسكرية مركزية - الاتحاد السوفياتي .
- 2 - اختفاء منظمات عسكرية - حلف وارسو - ومنظمات اقتصادية - الكوميكون .
- 3 - الوحدة الألمانية واحتمال ظهور وحدات جديدة .
- 4 - تراجع قوة جذب النظرية الماركسية .
- 5 - ثورة الأقليات .
- 6 - تدعيم التوجهات الوجودية الأوروبية .
- 7 - الانسحاب العسكري الأمريكي المتزايد من مناطق العالم المختلفة .
- 8 - مشكلة التوفيق بين الخصومة الاقتصادية والتحالف السياسي العسكري .
- 9 - تراجع مكانة الولايات المتحدة في نطاق نصيبها من الابداع العلمي على المستوى العالمي .
- 10 - تحول كبير في نمط وبنية القيادة الصينية .
- 11 - طغيان نموذج القطاع الخاص على نموذج القطاع العام .
- 12 - تنامي النزعة الديمقراطية في العالم الثالث وتراجع مفهوم الحزب الواحد .
- 13 - تحلل الولايات المتحدة من العقدة الفيتنامية اثر سلسلة التدخلات الناجحة في غرينادا ، بنما ، ليبيا ، العراق .
- 14 - أدت حرب الخليج الى كبح مشاعر الرغبة في الترد على القوى الرأسمالية «على الأقل في المدى المنظور» .

ان سلسلة التغيرات السابقة في المدى الزمني القصير (خلال 10 سنوات تقريباً) هو مؤشر على زيادة ظاهرة التسارع ، وهي ظاهرة لا يمكن فصلها عن التكنولوجيا .

ان الملامح السابقة تدل اننا امام تحول نوعي وكمي في أطراف - وعلاقات - وقيم النظام الدولي ، واعتقد أن التساؤل حول عدالة البنية الجديدة للنظام الدولي هو تساؤل ساذج ، ومن الأفضل ان نتساءل عن الجهة التي سيكون النظام لصالحها أكثر من غيرها ، فالتساؤل الأول مبني على رؤية مثالية والثاني مبني على رؤية الواقع كما هو لا كما يجب أن يكون . ولكي نحدد الجهة التي ستكون أكثر استفادة من تحولات النظام الدولي ، سنشير الى بعدين يمكن الاسترشاد بهما في محاولة التحديد هذه :

1 - النظر الى العلاقات الدولية على أنها علاقات تتسم في معظم أبعادها على علاقات ذات طبيعة غير صفرية ، بمعنى أنها علاقات مزيج من المصالح المشتركة من ناحية والمتناقضة من ناحية ثانية ، ثم ان هذه العلاقة المشتركة أو المتناقضة ليس لها صفة الديمومة ، ذلك يعني أن العلاقة بين طرفين أو عدة أطراف سيكون مرهوناً بحجم العلاقات المشترك أو المتناقضة بينهما ، وكلما كانت الأولى أكبر كلما كانت العلاقة سلمية والعكس صحيح . ذلك يعني أن القياس يجب أن يتجه نحو حجم التبادل التجاري بين الأطراف ، والتبادل الثقافي ، والترابط الأمني ، والعسكري ، والانسجام الاجتماعي ، والروابط العرقية واللغوية والدينية ، ومدى انسجام قيم النخب الحاكمة وتاريخ العلاقات بين الأطراف .. ودرجة التنافس في كل القطاعات السابقة ، ثم شبكة التحالفات ومدى مكانتها ... إلخ .

2 - التركيز على حجم ووفرة ميكانيزمات التكيف المتوفرة لكل طرف من الأطراف لمواجهة عمليات التغير المتوقعة والمفاجئة في البيئة الدولية ، وهذه المسألة تستدعي دراسة انغلاق النخب السياسية وتفتحها ، وعوامل أخرى مثل :

☆ مستوى التعليم وقدرة مؤسسات التخطيط على التنبؤ المستقبلي .

☆ القدرة على شن الحروب الخارجية أو مواجهة الاضطرابات الداخلية .

☆ مستوى النمو الاقتصادي .

☆ التماسك الاجتماعي والتنوع الطائفي ... إلخ .

وحيث أن المجال لا يتسع لتناول كل هذه المعطيات (يمكن العودة الى كتابي الصادر بالجزائر 1991 تحت عنوان الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية للاطلاع على الأرقام والمؤشرات كلها . فأنتني سأتوقف عند أهم الملامح :

1 - ان الولايات المتحدة تسير - ولكن بمقاومة شديدة - نحو المصير البريطاني ، ويبدو أنها ستركز خلال الفترات القادمة على كندا وأمريكا اللاتينية دون أن يعني الانسحاب التام من المسرح .

2 - ان اليابان تستمد للانغماس بشكل أكبر في العلاقات السياسية الدولية بعد ان ضمنت مكانها في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وقد تطالب بأن يكون لها حق الفيتو في مجلس الأمن بل قد تدعم فكرة حصول الهند على نفس المركز .

3 - اذا تمكنت أوروبا الغربية من تكييف بنية أوروبا الشرقية والقطاع الأوروبي من الاتحاد السوفياتي القديم ، فانها ستكون من مركز الثقل الرئيسي في العلاقات الدولية ، غير اننا نعتقد ان روسيا ستحاول لعب دور كبير في مراحل اللاحقة .

4 - ان العلاقات الصينية اليابانية مرهونة بدرجة تنامي النزعة الحمائية الامريكية ضد المنتجات اليابانية الصينية ، وقد تسعى الصين الى لم شتات القوى الاشتراكية في العالم ولكن من غير المتوقع ان تسعى لجعل هذا التكتل يتصرف بنفس المنطق السابق .

5 - ان منطقة حوض الهادي ستمثل احدى ركائز العلاقات الدولية القادمة .

6 - سيشكل تسرب الأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية الهاجس الأكثر اقلقاً للدول الكبرى لاسيا قدرة دول أو حتى تنظيمات سياسية على ابتزاز القوى الأخرى باستغلال التطور العلمي الحاصل في هذا المجال (الهندسة الوراثية) .

7 - مشكلة دفن النفايات والتلوث ، ان الأزمة البيئية تستدعي اعادة النظر في تعريف العدوان ، ففي الوقت الذي يمثل نصيب العالم الثالث 95% من الأموات لأسباب مناخية ، فان 75% من الأسباب مصدرها الدول الصناعية .

ان التخلص من النفايات الصناعية يكلف الولايات المتحدة مثلاً 250 - 350 دولاراً للطن ، غير أن بعض الدول النامية تتقبل تلك النفايات مقابل 40 دولار للطن ، وتقدر منظمة الصحة العالمية ان من بين 5,000 - 20,000 نسمة يموتون سنوياً بفعل أثار المبيدات الحشرية ، ان حاجة دول العالم الثالث الى الأموال والمساعدات الاقتصادية قد يدفعها لقبول دفن النفايات عندها وهذا يعني احتمالات ثلاثة :

أ - احتمال قبول دفن النفايات بسبب العوز الاقتصادي .

ب - احتمال قبول دفن النفايات لتمويل الحروب الأهلية ، ففي ظل سيطرة جماعات متعددة على مناطق مختلفة من الدولة في نطاق حرب أهلية ، فان بعض هذه الجماعات ورغبة منها في تمويل حربها ، قد توافق على دفن النفايات في المناطق التي تسيطر عليها .

ج - الفساد في أجهزة الحكم وقبول دفن النفايات مقابل رشاي للمسؤولين .

نعتقد بأن هذه الظاهرة سوف تعرف تزايداً خلال السنوات القادمة ، إلا أن نقص المعلومات يجعل من العسير تقييم أثارها ، فمثلاً تبين ان :

- ☆ 25% من سكان الاتحاد السوفياتي «سابقاً» يعيشون في مناطق خطرة بيئياً .
- ☆ 50 مليون «سوفياتي» يتنفسون هواء ملوثاً بنسبة تفوق 10 أضعاف المسموح به قانوناً .

تحويلات النظم الاقليمية في اطار تحولات النظام الدولي

تدلنا معطيات النظام الدولي على تحول في معايير ومسلات تحكت في هذا النظام لفترة طويلة ، حيث نرى التحول من النموذج الصراعى الى النموذج التنافسى وهو ما يعنى تحول في أدوات ادارة العلاقات الدولية ، فبينما كانت الأداة العسكرية بمعناها الشامل (القواعد - الاحلاف - الاتفاقات الأمنية - اتفاقات الدفاع المشترك - سباق التسلح - الحروب والحروب المضادة - حروب العصابات ... إلخ) هي أداة ادارة العلاقات الدولية في المرحلة الصراعية ، فان الشركة أو الأداة الاقتصادية (القروض - المساعدات - التبادل التجارى - فروع الشركات - الخبرات - السلع المدنية المتطورة ... إلخ) هي أداة ادارة العلاقات في المرحلة التنافسية .

ان هذا التحول من الصراع الى التنافس وبالتالي من القاعدة العسكرية الى الشركة - سوف تمتد آثاره الى وظيفة الحلفاء الاقليميين للقوى المركزية في النظام الدولي ، بحيث يجري تحويل وظيفة هؤلاء الحلفاء من ذراع عسكرية الى مساهم اقتصادي ، وهذا يعنى أن قوة وضعف القوى الاقليمية المركزية في تحالفاتها مع القوى المركزية مرهون بقدرتها على أداء وظيفتها الجديدة .

العلاقة بين ملامح النظام الدولي والأمن العربى

ان العلاقة بين التغييرات في النظام الدولي وبين الأمن العربى محكومة الى حد بعيد بمدى توفر المنطقة العربية على ميكانيزمات تكيف مع هذه المتغيرات ولو أخذنا بهذا المفهوم لأمكن رسم ملامح الصورة العربية على النحو التالى :

أ - ان مستوى الوعي والحرية في المجتمع العربى متخلف الى حد بعيد يجعل عملية التكيف أكثر صعوبة .

ب - واذا ربطنا هذه المعطيات بضرورة تحول وظيفة الحليف الاقليمى ، فاننا نعتقد ان المنطقة العربية ستواجه اضطراباً في الجوانب التالية :

أ - ان احتمالات الاضطراب في الدول العربية التى كان لها علاقات أكبر مع الاتحاد السوفياتي سيكون أكبر من احتمالات الاضطراب في بقية الدول العربية إذ أن الأولى فقدت سندها الدولى وهو ما سيَجبرها على تحويل وظيفتها وهو ما يمثل مقدمة للاضطراب بينما تدعمت القوى الثانية .

ب - ان الترابط الوثيق بين التطور العربي والصراع مع الكيان الصهيوني يشكل احدى المتغيرات الثابتة في هذا المجال .

ان المنظور الاسرائيلي للصراع هو منظور صفري حيث يقوم على أساس أن أي تطور سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي في البلاد العربية سواء زمن السلم أو الحرب يشكل تغييراً بنسبة أو بأخرى في موازين القوى لغير صالح اسرائيل وهو ما يجب منعه .

ان هذا المنظور يعني من وجهة نظرنا استمرار التدخل الاسرائيلي في بنية المجتمع العربي لمنعه دون النهوض وهو ما يعني استمرار الصراع مع تباين في درجات حدته من حين لآخر .

ان الاعتراف ورفع المقاطعة الاقتصادية عن اسرائيل يشكل في تقديري مقدمة لبناء تكتل اقتصادي اقليمي يرتبط بالولايات المتحدة ويسهل عملية التلاعب بمتغيرات البنية العربية لصالح ثلاث قوى في منطقة الشرق الأوسط هي إيران واسرائيل وتركيا .

ان نجاح اسرائيل في تأدية مهمتها الاقتصادية في المنطقة مرهون برفع المقاطعة العربية عنها ، فبعد ان فقدت وظيفتها العسكرية نسبياً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي فانها تسعى لأداء وظيفتها الجديدة وهي وظيفة من غير المقدّر لها النجاح دون اقتحام السوق العربي .

أما منطقة المغرب العربي ، فانها في تقديرنا ستبقى تواجه مآزق داخلية أكثر من مآزقها الخارجية (دون استبعادها) وستتحوّر (كما هو حال دول الخليج) حول تجديد النخب السياسية الحاكمة .

وفما يتعلق بالحركة الإسلامية ، فان مراجعة العلاقات الدولية تدل على أن الدين مازال مقبولاً كأحد عوامل التغير الداخلي إلا أنه أقل قبولاً كتغير للعلاقات الدولية وهذا يعني أن احتمالات ترابط المجتمع الإسلامي (القائم على الأمة) سيبقى ضعيفاً قياساً للترابط على أساس الدول ، إذ يبدو لي أن مستقبل النخب الحاكمة هو للفئة التكنوقراطية بغض النظر عن الآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك دون نفي ترابط هذه الفئة بحكم الانتماء العضوي لها بالحركة الدينية على المدى البعيد .

1 - مفهوم النظام الدولي :

- مؤشرات النظام :

☆ عدد الدول في الأمم المتحدة (184) .

☆ عدد المؤتمرات الدولية سنوياً 50,000 مؤتمر .

☆ عدد المنظمات الدولية التي تظهر سنوياً (حكومية وغير حكومية) 320 .

2 - ملامح التغير في النظام الدولي :

1 - التغير في السرعة :

السنة	السرعة/كلم/ساعة
4,400 ق.م	20
800	27
1938	620
1970	2900

2 - البنيات الحكومية

الدولة	السنة	الزيادة في عدد الوزارات
الولايات المتحدة	1913 - 1953	صفر
الولايات المتحدة	1953 - 1970	4
بريطانيا	1721 - 1922	كان معدل تغير الوزارة أقل من الفترة بين 1922 - 1970 بنسبة 13%

3 - التغير في اللغة :

السنة	معدل التغير
1649 - 1914	صفر
1920 - 1980	يفوق 300% معدل المدة السابقة

مجموع ما يعرفه شكسبير من اللغة الانجليزية المتداولة حالياً هو 55% .

4 - التغير في نمط الإنتاج :

- الاتجاه المتزايد نحو قطاع الخدمات وتراجع مستمر في نصيب القطاع الزراعي .

5 - اسعار السلع العسكرية :

نسبة الارتفاع في السعر منذ الحرب العالمية الثانية الى سنة 1900

الآلة	نسبة الارتفاع في السعر منذ الحرب العالمية الثانية الى سنة 1900
الطائرات القاذفة	200 ضعف
الطائرات المقاتلة	150 ضعف
حاملات الطائرات	20 ضعف
الدبابات	15 ضعف
الغواصات	300 ضعف

6 - مؤشر أسعار السلع المنتجة في العالم الثالث (سنة القياس 1979 - 100%) :

السنة	المؤشر
1982	75

74

1985

71

1986

7 - نسبة التكنوقراط في السلطة التشريعية (الاتحاد السوفياتي والصين .. قبل (انهيار الأول وتأزم الثاني) :

الدولة	السنة 1975	1980	1985
1 - الاتحاد السوفياتي	6,6%	25,3%	53,3%
الدولة	السنة 1978	1983	1988
2 - الصين	22%	36%	52%

8 - هناك 281 شعب في العالم يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة وهو ما يعني خطورة ظاهرة الأقليات .

3 - تحولات النظام الدولي :

1 - التراجع الأمريكي : مؤشراتته :

أ - تراجع فائض الإنتاج الصناعي من 27 مليار دولار عام 1980 الى 4 مليار دولار عام 1986 .

ب - اغلاق من 3 - 4 قواعد عسكرية سنوياً .

ج - الانتقال من وضعية الدولة الدائنة الأولى الى الدولة المدينة الأولى .

د - تراجع نصيب الولايات المتحدة في المعارف العلمية الجديدة من 75% عام 1977 الى 50% عام 1987 الى 35% مع نهاية التسعينات (تقريبي) .

هـ - ضعف مستوى النمو الاقتصادي .

ففي عام 1951 كان اجمالي الناتج الياباني يساوي 1/3 البريطاني و1/20 من الأمريكي ، وفي عام 1988 أصبحت بريطانيا 1/2 اليابان وهذه 1/2 الولايات المتحدة .

2 - منطقة حوض الهادي :

كان اجمالي الناتج المحلي لدول هذه المنطقة يساوي 7,8% من اجمالي الناتج العالمي ، وأصبح يساوي 16,4% عام 1982 ، ومنذ عام 1982 الى عام 1988 سجلت معدلات النمو ارتفاعاً ليصبح نصيبها يساوي 20% عام 2000 .

ولو قارنا حجم تجارة هذه المنطقة مع الولايات المتحدة بحجم تجارة الأخيرة مع أوروبا
سنجد أنها تساوي 48% عام 1960 ولكنها قفزت لتصبح 122% عام 1987 .
3 - دفن النفائات ومشاكل التجارب الذرية «تعد من مشكلات جزر الهادي الرئيسية» .

4 - تحولات النظم الاقليمية :

أ - التصور الأمريكي للمنطقة العربية كما يتضح من وثيقة تحت عنوان : Regionale
Co-Operation in the M.E وقوم هذه الوثيقة على أساس اقامة نظام تعاون اقليمي في الشرق
الأوسط تكون دعامة الرئيسية هما مصر واسرائيل ويتم بناؤه على أساس جغرافي واقتصادي
بدلاً من التعاون السياسي ويفترض ذلك :

☆ ادخال اسرائيل في النظام الاقليمي العربي يتسع بعدها لتدمج ايران وتركيا .

☆ تلعب الأجهزة العلمية والثقافية دور المبرر لهذا التعاون .

☆ مراحل بناء النظام الاقليمي ثلاث هي :

المرحلة الأولى : تطوير التعاون العلمي والتقني مع التركيز على الزراعة الصحراوية
وشبكات الطرق .

المرحلة الثانية : تطوير التعاون في مجال المصادر المائية .

المرحلة الثالثة : تجاوز البنيات السياسية القائمة لخلق سوق يرتبط بالولايات المتحدة
بشكل مركزي .

ب - المؤتمرات الاقتصادية لاسرائيل :

1 - معدل النمو الاقتصادي

السنة	المعدل (%)
1965	10
1972	9
1980	3
1986	2,2
1988	1,6
1993	1

2 - 40% من موازنات المستوطنات الاسرائيلية مدينة .

3 - انخفضت مبيعات الأسلحة الاسرائيلية من 1980 - 1987 بنسبة 30% .

- 4 - عدد الشركات التي تعاني أزمات مالية مع مطلع 1990 هو 5696 في حين كان العدد مع بداية العام 1989 هو 4206 .
- 5 - 85% من الصناعات الالكترونية الاسرائيلية تعمل بتصاريح من الخارج .
- 6 - وجود حوالي 1/2 مليون نسمة دون مستوى الفقر .

الهوامش :

أنظر التفاصيل : Louis J. d'Amor Tourism : A vifal Force For Peace. the Futurist, MAY-JUNE 1988, p.24

أنظر : وليد عبد الحفي - الدراسات المستقبلية - دار الشهاب ، الجزائر 1991 ، ص 107 - 109 .
أنظر التفاصيل حول هذه الموسوعات :

☆ وليد عبد الحفي - الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية - مرجع سابق ، ص 107 - 153 .

☆ وليد عبد الحفي - التحول الهادئ في السياسة الصينية - البديل ، أول أوت 1991 ، العدد 18 ص 10 .

☆ وليد عبد الحفي - المظومة الاشتراكية بين التحول والثورة - الشعب 20 ديسمبر 1989 ، العدد 198 ص 4 .

أنظر أيضاً : DRAGOSLAV Avramovic - Depression of Export Commodity Prices of Developing Countries. Thir d world quartierly. Vol8 N°3. July 1986, p.55.

أنظر التفاصيل في : Newsuweek - the Pacific Century, Feb 22 1988

GEORGE SHULTS - Address to the US. COM. FOR Pacific Economic Co-Oeration, 21 Feb 1985.

أنظر تفاصيل الوثيقة :

- وليد عبد الحفي : أثر التغيرات في النظام الدولي على مستقبل الوظيفة الاقلية للكيان الصهيوني . مجلة شؤون عربية (الجامعة العربية) أبريل 1991 ، العدد 65 ، ص 82 .

أنظر : وليد عبد الحفي ، أثر التغيرات في النظام الدولي على مستقبل الوظيفة الاقلية للكيان الصهيوني ، م.س.ذ .